

جميع التاريج الحديث

تاريج أوربا

في العصور الوسطى

القسم الثاني

تأليف

ه. ا. ل. فشر

نقله إلى العربية

محمد مصطفى زيادة

ابراهيم أحمد العدوي

السيد الباز العربي

مطبعة المطبع والنشر

دار المعارف بمصر

جمعية التارخ الحديث

تارخ أوربا

في العصور الوسطى

القسم الثاني

تأليف

ه. ا. ل. فشر

نقله إلى العربية

محمد مصطفى زيادة

ابراهيم أحمد العدوي

السيد الباز العربي

منزله الطبعة
دار المعارف بمصر

تصديير

شاعت الصدفة الحميدة أن أعدّ معظم القسم الأول من هذا الكتاب بالعراق ، وكذلك شاعت أن أنتهى من إعداد هذا القسم الثانى منه فى الولايات المتحدة الأمريكية . ومنع حمدى لهذه الصدفة المزدوجة انى تأكدت بها من شىء اسمه المنظور التاريخى عند المؤرخين ، وهو ما تعلمته وخبرته واطمأننت إليه منذ سالف السنين . ذلك أن المؤرخ لا يستطيع أن يتجرد من حصيلته الثقافية ووضع الجغرافى ، أو يتمص بديلاً أجنبياً عن أحدهما أو كليهما ، مهما طرأ عليه من طارئ عابر وقتاً ما ، لأن ثقافته وجغرافيته تتكون منهما نافذته ، أى شباكه الذى يستنشق منه المعنويات والماديات من أصناف المعرفة والحياة اليومية . وإذا أطل هذا المؤرخ على العصور الوسطى الأوربية من نافذة مصرية — مثل — ، فلنما يطل عليها من هذه النافذة الروحية المادية المخلوقة له ، أو المخلوق هو لها ، بعبارة أدق . وهذا المؤرخ لا بدّ لذلك مختلف النظرة إلى تلك العصور الوسطى عن مؤرخ أمريكى ، أو روسى ، أو ألمانى ، أو فرنسى ، أو إنجليزى ، مثل مؤلف هذا الكتاب . ذلك لأن كلاً من أولئك المؤرخين له نافذته الخاصة به ، وليس معنى هذا أن اختلاف النوافذ يغيّر الحقائق التاريخية ، أو يعدّل فى ترتيبها التاريخى ، بل معناه أنها تغيّر النظرة إليها تغييراً زعياً بعرض أصناف الحقائق الثابتة عروضاً مختلفة .

وفهمنى القارئ تمام الفهم وهو يتصور معى أن التاريخ كله سجل أمين لأخبار الدول ، والأمم والشعوب الإنسانية ، التى تبعثرت فى أجزاء الكرة الأرضية ، وسكنت إليها ، وأن المؤرخ لا يستطيع رؤية هذه الأجزاء الجغرافية رؤية متساوية ، من وضع جغرافى واحد ، وأنه كذلك لا يستطيع رؤية تواريخ هذه الأجزاء رؤية تاريخية متساوية ، من وضع ثقافى واحد .

وفى مقدمتى للقسم الأول من هذا الكتاب بعض البرهان التطبيقى على سلامة هذا القول ، إذ أشرت إلى اهتمام المؤلف فى هذا القسم الأول بالنواحى الأوروبية الغربية من العصور الوسطى ، مع اجتزائه باللازم المكمل لمنهجه من تاريخ الدول الأوروبية الشرقية ، أو الجنوبية الشرقية ، أو الشمالية . وأشرت هنالك كذلك إلى التزام المؤلف هذا المنهج ، احتراماً منه للمنظور التاريخى ، ولقواعد التنسيق والتوزيع والتركيز فى شرح أركان التاريخ الأوروبى الغربى فى العصور الوسطى ، لقارئى غربى ، وهو أقصى ما استهدف من نافذته الأوروبية الغربية . والفصول التى يحتويها هذا القسم الثانى الذى بين يدى القارئ تطبق أكثر برهاناً وتوضيحاً لما أشرت إليه ، فى مقدمتى للقسم الأول .

وهنا تثار مسألة فى عقل المصرى الشرقى ، الموكل فى بعض عمله - مثلى - بتدريس العصور الوسطى الأوروبية . هل يميز فى دراسة هذه العصور الوسطى الأوروبية على وتيرة ما يقوم به الأساتذة فى جامعات أوروبا - الغربية أو الشرقية ؟ ثم هل يلتزم أولئك الأساتذة الأوروبيون - على اختلاف بلادهم وقومياتهم - وتيرة واحدة فى دراسة العصور الوسطى الأوروبية ، أم لهم وتائر مختلفة فى فرنسا عنها فى ألمانيا ، وفى إنجلترا عن كل من هاتين الاثنتين ، وفى إيطاليا عن كل من أولئك الثلاث ، وهكذا . الجواب عندى هو ما استفتحت به هذه السطور ، وهو جواب استغرق شرحه كتاباً طيباً لمؤلف بولندى معروف (Halecki : Limits and Divisions of European History, 1950) وأفاض فى دعمه مؤرخ من رومانيا قبيل الحرب العالمية الثانية (Bratianu: Nouvelle Histoire de L'Europe au Moyen Age, Bucarest, 1938) وفى مجلة رسالة الإسلام التى تصدرها دار التقريب بالقاهرة جزء من مقالة فى هذا المعنى ، ولكنى لست مستطيعاً أن أرشد إلى هذه المقالة على نحو ما فعلت فى المرجعين السابقين ، لنقص مجموعتى من هذه المجلة .

الخلاصة أن دراسة العصور الوسطى الأوروبية - الغربية والشرقية - تستلزم فى مصر نافذة مصرية ، وهى نافذة ذات وضع جغرافى فريد ، وتركيب .

حضارى منقطع النظر ، على قول المؤرخ توينبى (Toynbee) . وهاتان الصفتان أوضح أهمية فيما سوف أشير إليه هنا خاصاً بدراسة التاريخ المصرى فى العصور الوسطى ، من أهميتهما فى دراسة العصور الوسطى الأوروبية فى مصر ، وهو ما نحن بصددده هنا . وتتلخص هاتان الصفتان فى كون مصر جزءاً من مجتمع مزاجه الرسمى العام إسلامى ، منذ ألف ومائتين من السنين ، وفى كون هذا الجزء الاستراتيجى من المجتمع الإسلامى - أى مصر - أقرب جغرافياً وأعظم إغراءً سياسياً للمجتمع المسيحى الأوروبى ، من سائر البلاد الإسلامية الأخرى . ومصر لذلك أكثر تعرضاً دون غيرها من هذه البلاد الإسلامية لما يرتكض فى أحشاء المجتمع الأوروبى المسيحى من حركات توسعية - سياسية أو اقتصادية ، أو دينية . ومصدق ذلك فى العصور الوسطى الأوروبية واضح مثلاً فى الحروب الصليبية، وفى تفكير زعمائها الأولين والآخرين فى الاستيلاء على مصر ، وهو واضح كذلك فى تفضيل بعض الصليبيين أن يقولوا أصحاب مدينة دمياط سنة ١٢٢٠ م ، عن أن يتعوضوا عنها مدينة بيت المقدس نفسها ، كما هو واضح فى تركيز التجارة الأوروبية فى الشرق بميناء الإسكندرية ، معظم العصور الوسطى . وعلى هذا فالمؤرخ فى مصر - والشرق عموماً - لا ينبغي له حين يدرس العصور الوسطى الأوروبية أن يدرسها أوروبية المرمى أو المغزى، أو أن يحكى فى تدريسه قواعد التوزيع والمنظور الأوروبى، بل ينبغى له أن يطل على الموضوع كله من نافذته المصرية ، وهو على أية حال لا يستطيع غير ذلك ، كما قدّمت هنا .

أما أهمية هذه النافذة المصرية فى دراسة التاريخ المصرى فى العصور الوسطى ، فهى - كما قلت - واضحة كل الوضوح ، ولا سيما إذا ذكرنا أن بعض المؤلفات العربية فى تلك العصور يبدو مسلود النافذة أو معدومها ألبتة ، ما عدا باب خلقى واطى ضيق لا تدخل منه المعرفة ، ولو دانت قلوبها ، ولا تخرج منه نظرة إلا ساذجة حائرة من وراء حجاب ، لرؤية حوادث الخلافة الإسلامية فى دمشق أو بغداد ، أو لرؤية حوادث العالم الخارجى وهى

تقرب اقتراباً غامضاً غير مفهوم ، أو غير جدير بالفهم . الواقع أن مصر من دون بلاد الشرق الأوسط كله ، وبلاد الكرة الأرضية أجمع ، واسطة جغرافية بين مجموعة القارات القديمة (والحديثة كذلك) ، وهي مظلة على بحرين طويلين غير عريضين ، واصله بين قارتين شاسعتين ، عاثشة وأخواتها حول واديين عظمين في أفريقيا وآسيا ، وهما واديان فيهما زرع وفير ، وإمكانات صناعية كثيرة ، حتى في العصور الوسطى . ومن هذا الوضع الجغرافي وحده يتضح أن مصر لا تستطيع - ولا تستطيع مراحل تاريخها - أن تكون وحدة مفقلة: ثم إن التركيب الحضارى المصرى أشبه شئ بوثيقة تاريخية (Palimpsest) كتبت الأجيال أخبارها على صفحتها جيلا بعد جيل ، وهى فى أخبارها الإسلامية منذ أواسط القرن السابع الميلادى تنطوى فيما تنطوى على بيزنطيات مشهود بها فى بعض أوراق البردى العربية ، وفى النظم والمباني الفاطمية ، كما تنطوى على أصول قبطية لا يستهان بها ، فضلا عن إيرانيات وسودانيات وتركيات قبل العثمانيين . وهذه وتلك وغيرها شواهد مادية لا سبيل إلى إنكار وجودها فى تكوين النافذة المصرية التى يطل منها المؤرخ ويستضيء ، وهو يكتب تاريخ مصر العصور الوسطى .. على أن هذا كله ليس من موضوع تصدير لكتاب فى تاريخ العصور الوسطى الأوروبية ، ولا معنى للاستطراد فيما ليس من صميم هذا الموضوع .

وسوف يجد القارئ فيما يجد بهذا القسم الثانى من هذا الكتاب فصلا يجمع دانتى الشاعر الإيطالى ، وتوما الأكوينى فيلسوف المسيحية فى العصور الوسطى ، وأولهما صاحب الكوميديا الإلهية التى رجح بعض المستشرقين استحياء موضوعها من رسالة الغفران لأبي العلاء المعرى ، وثانيهما صاحب القول بأن العقل والإيمان متوافقان ، وهو القول الذى استفهم عنه توما الأكوينى فى فلسفة ابن رشد حتى فهمه ، ثم قلده فيه الإمام أبى حامد الغزالى . وهناك فصل عنوانه "حرب المائة عام" ، وهى الحرب التى تدل حوادثها على قدم استماتة الإنجليز فى احتلال بلاد غير بلادهم ، لولا نهضة الفتاة الفرنسية جان دارك ، لإجلاء الجيوش

الإنجليزية عن أرض فرنسا . على أن هزيمة الإنجليز في هذه الحرب لم تعلمهم شيئاً سوى انتظار الفرص المستقبلية للتملك على ما ليس للأمة الإنجليزية من أراضي القارات الخمس ، منذ القرن السادس عشر الميلادي حتى العصر الحاضر . وفي الفصل الذي عنوانه "الناقدون والمصلحون" إشارات واضحة إلى مطالع الإصلاح الديني المسيحي أواخر العصور الوسطى ، وهي المطالع التي بشرت بالإصلاح البروتستانتي في غرب أوروبا ، كما بشرت بالقومية في مختلف الأقاليم الأوروبية . وعلى ذلك فصل في إسبانيا العصور الوسطى ، حين بدت الأندلس الإسلامية منبع المعرفة والحضارة الزاهرة ، وهو فصل طافح بالحروب بين القومية الإسبانية المسيحية والمسلمين ، ومن هذه الحروب تفرعت فكرة الحروب الصليبية العامة . وفي الفصل الذي عنوانه "روسيا العصور الوسطى" ، ألم المؤلف بجميع الأصول البشرية التي دخلت في تكوين أمة الروسين ، كما شرح أصول سياستهم الدينية المسيحية ، بعد سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين . ثم جعل المؤلف من نشأة الدولة العثمانية واستيلائها على العاصمة البزنطية فصل الخاتمة للعصور الوسطى ، وأعقب هذا الفصل ببضع صفحات دالة على الآفاق الجديدة التي أشرقت منها العصور الحديثة .

ويتخلل فصول هذا القسم الثاني بضع خرائط تاريخية رأيت الاستعانة بها ، إضافة إلى ما بالأصل الإنجليزي من الخرائط ، لتوضيح ما لم ير المؤلف ضرورة توضيحه لقارئه الأوروبي الغربي ، ولتعويض ما احتاجته بعض الفصول من حواش تفسيرية طويلة . ومع هذا لم يستغن المتن عن عدد من الحواشي التي رأيت إضافتها كذلك إلى كثير من الصفحات ، من باب التعريف بالمصطلح التاريخي الجديد على القارئ العربي ، أو التنبيه على نص من النصوص التاريخية ، كما فعلت بمواد الماجناكارتا الواردة ترجمتها في المتن ، أو من باب الإشارة إلى بعض المراجع التي يشتهي القارئ أن يستزيد منها حين الرغبة في الاستزادة . وإمعاناً في توفير ما يمكن توفيره للقارئ العربي من مادة توضيحية مساعدة ، رأيت كذلك أن أضيف إلى قوائم الدول والملوك ملاحق خاصة بالدولة

البيزنطية ، والدولة التركية العثمانية وريثتها في التاريخ ، وهذه القوائم واردة في آخر هذا الكتاب ، من غير تمييز بين ما هو منقول من الأصل ، وما هو مضاف إليه ، على غرار ما أتبعْتُ في الخرائط .

وبعد ، فلا جديد في قول بعض القارئین المنتفعين بهذا الكتاب أنه ترجمة وعمل غير مبتكر ، إلا نسبة إلى مؤلفه ، وأنه ليس للنقل من لغة إلى أخرى سوى شكر أبتَر قصير العمر ، أو ثناء في ابتسامه مختصرة . على أن ما هنالك من شكر أو ثناء ليس مصدره بعض القارئین المنتفعين بهذا الكتاب وأشباهم فحسب ، بل كاتب هذه السطور وشريكاه الأول والثاني في نقله إلى صيغة عربية.. ذلك أن هذه الصيغة التي خرج الكتاب فيها تطلبت قراءة معظم فصول هذا القسم الثاني - وفصول القسم الأول قبله كذلك - في مراجع العصور الوسطى المطوّلة ، قبل البدء في عملية الترجمة ، وحسبنا شكراً أو ثناء فوزنا بهذا القدر من المطالعة ، واستطاعتنا أن نسدّ بهذا الكتاب فراغاً في المكتبة العربية .

وأسجل هنا شكري إلى صديقي شوقي ضيف لقيامه على قراءة هذا القسم الثاني وتعديل بعض ألفاظه ، وإلى صديقي زكي نجيب محمود لقراءة الصفحات الخاصة بفلسفة توما الأكويني ، وتعديل بعض عباراتها ، وإلى صديقي حسن عثمان لإمدادي بأسماء بعض المراجع الخاصة بالشاعر الإيطالي دانتي . وأسجل هنا كذلك شكري لصديقي أحمد عيسى ، لإنجازه نصف فهرس الكتاب . ثم إلى مدين بشكر ختامى لإدارة المطبعة بدار المعارف ، حيث لقيت من المعونة الفنية ما ساعدنى على إخراج هذا الكتاب في المستوى الجدير بالقارئ العربي الجليلد .

محمد مصطفى زيادة

جمادى الآخرة سنة ١٣٧٣ هـ

فبراير سنة ١٩٥٤ م